



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل القدرة التنافسية لدول الاتحاد المغاربي

(الجزائر، تونس، المغرب)

دراسة مقارنة خلال الفترة – 2010، 2017 –

تحت إشراف الدكتور:

– العيد غربي

إعداد الطلبة:

– عبد الجبار زكري

– عبد الحميد بن عيسى

– نعيم غريسي علوي

لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

د/ روضة جديدي

مشرفا و مقرا

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

د/ العيد غربي

مناقشا

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

د/ جوادي نور الدين

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

أخص بالإهداء

إلى من سعى و شقى لأصل إلى ما أنا عليه اليوم، إلى والدي العزيز

إلى معنى الحب و العطاء، إلى بسمه الحياة و سر الوجود أمي الحبيبة

إلى مصدر القوة والعطاء والمحبة التي لا حدود لها، إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى كل طلبة قسم علوم المالية و التجارية و إلى كل الأصدقاء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

عبد الحميد بن عيسى

الشكر

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى الذي لا ينتهي إليه حمد الحامدين و لديه يزيد شكر الشاكرين، أما بعد...

لا بد لنا و نحن نخطو الخطوات الأخيرة في الحياة الجامعية، من وقفة نعبر فيها عن مدى إمتنانا لأساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين في ذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور " غربي العيد " الذي تكبد معنا مشقة إعداد هذه المذكرة فلم ييخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته و نصائحه، بكل فخر و إحترام نشكرك على المجهود الذي بذلته من أجل تقديم هذه المذكرة.

شكر خاص إلى كل عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

و إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة سواء كانوا أستاذة أو طلاب أو أصدقاء

عبد الحميد، عبد الجبار، نعيم

ملخص الدراسة:

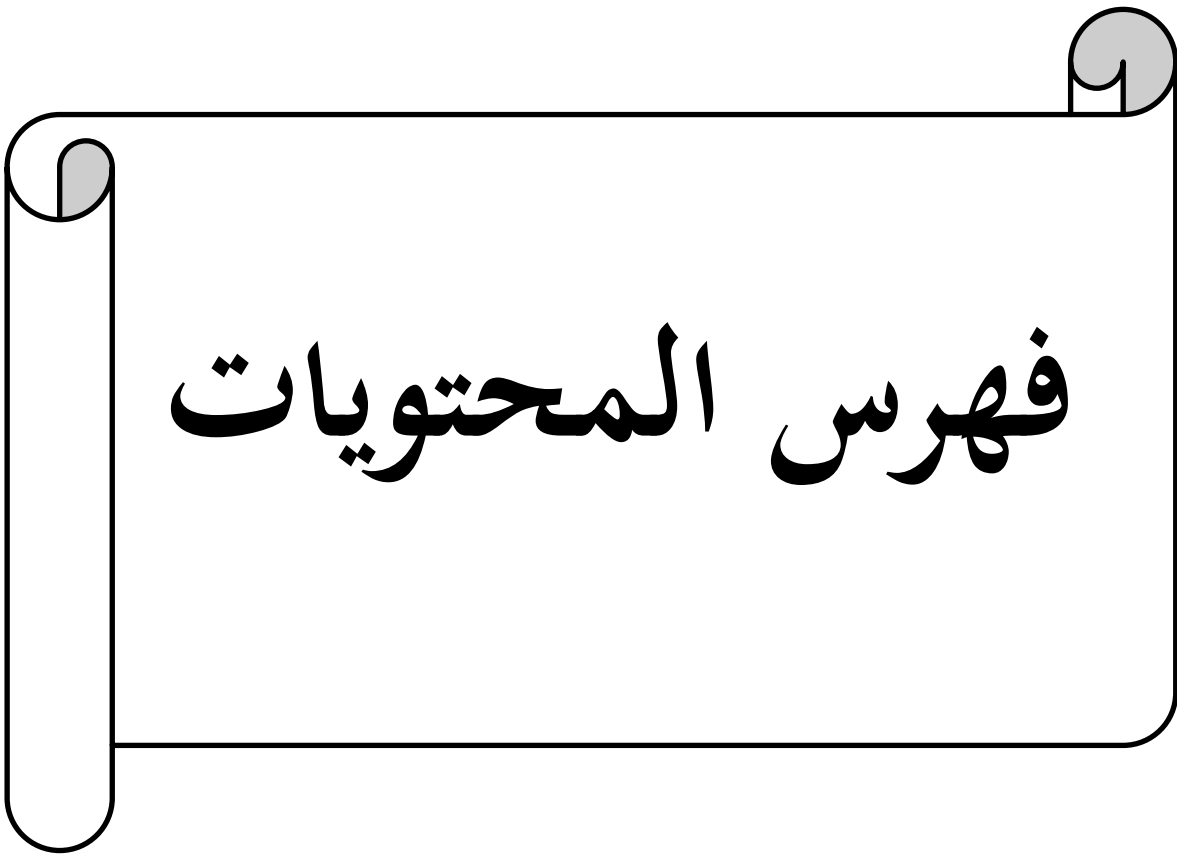
أصبح موضوع القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حيث تميز هذا المفهوم بالديناميكية و التغيير المستمر ولذلك يصعب إعطائه مفهوم محدد و شامل، و منذ عقد الثمانينات صدرت تقارير دولية حول تنافسية الاقتصاديات في العالم، حيث ظهرت دول المغرب العربي مؤخرا في قائمة هذه الدول التي تقوم تقارير التنافسية الدولية بتقييم مؤشرات اقتصاد كل دولة وكذا العوامل التي تعزز من مكانتها دوليا أو التي تضعف من قدرتها على التنافس وقد تناول بحثنا دراسة تحليل القدرة التنافسية وفقا للمؤشرات الجزئية والمركبة لدول المغرب العربي الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2010،2017 ومقارنتها فيما بينها، لإبراز الجهود التي تبذلها كل دولة والنهوض بقدراتها التنافسية، وكذلك معرفة موقع دول المغرب العربي وفق المؤشرات التنافسية الدولية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، المؤشرات الجزئية والمركبة، دول المغرب العربي.

Study Summary:

Over the last few years, the issue of competitiveness has become a global concern. The concept has been characterized by continuous dynamism and change. It is difficult to give a specific and comprehensive concept. Since the 1980s, international reports have been published on the competitiveness of economies in the world. The list of these countries that the international competitiveness reports assess the indicators of the economy of each country as well as the factors that enhance its position internationally or that weaken its competitiveness. Our research dealt with the study of competitiveness analysis according to partial and composite indicators of the Maghreb countries Algeria, Tunisia and Morocco during the period 2010.2017 and compare them with each other, to highlight the efforts of each country and the promotion of competitive capabilities, as well as knowledge site Maghreb countries in accordance with international competitiveness indicators.

Keywords: competitiveness, partial and composite indicators, Maghreb countries.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الاهداء و الت شكرات
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
أ - د	المقدمة.....
	الفصل الأول: مدخل نظري للقدرة التنافسية
06	تمهيد.....
07	المبحث الأول : ماهية القدرة التنافسية.....
07	المطلب الأول: مفهوم التنافسية.....
09	المطلب الثاني: أنواع التنافسية.....
10	المطلب الثالث: مؤشرات قياس القدرة التنافسية.....
10	أولاً: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة(المشروع).....
13	ثانياً: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط.....
17	ثالثاً: مؤشرات قياس تنافسية الدول
22	المطلب الرابع: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي.....
25	المبحث الثاني: دراسات سابقة.....
25	المطلب الأول: الدراسة الوطنية
26	المطلب الثاني: دراسة أجنبية.....
28	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية.....
31	المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل من الجزائر ،تونس والمغرب.....
33	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب.....

35	المطلب الثالث: مؤشر رصيد الميزان التجاري لدول المغرب العربي.....
38	المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة.....
38	المطلب الأول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق مؤشر التنافسية العالمي.....
39	المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي.....
40	المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العربية لدول المغرب العربي.....
41	خلاصة الفصل.....
43	الخاتمة.....
46	قائمة المصادر و المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
20	جدول يوضح النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصادات البلدان.....
31	جدول يبين سعر صرف العملات الوطنية لكل دولة مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2017).....
34	جدول يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2015)....
35	جدول يوضح رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات لكل دولة خلال الفترة (2010-2017).....
38	جدول يبين ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر التنافسية العالم 2017/2005.....
39	جدول يبين ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2016.....
40	جدول يوضح واقع مؤشر التنافسية العربية لدول المغرب العربي 2012-2003.....
40	جدول يوضح مؤشر أداء التجارة 2013-2007.....

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
21	المكونات الرئيسة لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإداري.....
23	منهجية مؤشر الابتكار العالمي.....
24	ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال 2016-2007.....

المقدمة

لقد انتقل مفهوم التنافسية من المؤسسات إلى القطاع لينتقل تطبيقها على مستوى الدول، حيث يعتبر هذا المصطلح أحد آليات العولمة الاقتصادية، التي تعمل على تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، و التقليل من سلبياته، وهي في ذلك تمثل نسقا من انساق الشفافية المعلوماتية اللازمة لتقييم عناصر عجلة النمو الإقتصادي على صعيد الدولة، الأمر الذي يعني أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة و النامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات و الاتصالات حيث أصبحت التنافسية حاجة ملحة للدول لتضمن لنفسها النمو و تحقيق المراتب الأولى في التصنيف العالمي، وقد أصبحت الحكومات و الهيئات الدولية تولي أهمية كبيرة لموضوع التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي باعتبارها هي العامل الحاسم في تحديد الراجح و الخاسرين في لعبة المنافسة، وذلك بتحديد العوامل التي تحكمها ومؤشرات قياسها، وقد تبنت أغلب حكومات الدول العربية العديد من السياسات و الإستراتيجيات لتعزيز تنافسياتها الإقتصادية في مواجهة التحديات الإقتصادية والسياسية الراهنة، خاصة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (2010-2017) والمتمثلة في التوترات السياسية التي شهدتها عدة دول عربية، ومن بينها دول المغرب العربي وفي مقدمتها كل من تونس ومصر وليبيا مما أسفر عن تداعيات لا يستهان بها على المستوى الإقتصادي منها التقلبات الحادة في أسعار النفط والركود الإقتصادي، وتباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وهو ما أسهم بدوره في تقليل فرص تعزيز التنافسية العربية وتقويض قدرة دول المغرب العربي على توفير البيئة الإقتصادية والسياسية و المؤسسية والقانونية الملائمة لتحسين الوضع التنافسي لتلك الدول. وعلى اعتبار أن دول المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب) جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فإنها كغيرها كبقية الدول تسعى إلى تحقيق البقاء والديمومة في الاقتصاد العالمي، ومحاولة خلقها لمزايا وقدرات تنافسية لا تتوفر لدى غيرها من البلدان، وذلك ومن خلال سعيها الدؤوب لرفع من قدراتها التنافسية وخلق برامج وخطط جديدة ومستدامة تدعم إقتصاداتها، والرفع من المستوى المعيشي لدول المغرب العربي.

أولا: الإشكالية:

تعتبر القدرة التنافسية الوسيلة الرئيسية للإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات، وأصبح هيئات وإدارات، ولها سياسات واستراتيجيات وتسعى دول المغرب العربي(الجزائر المغرب وتونس .

و بناء على ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن صياغتها في السؤال التالي:

- فيما يكمن واقع القدرة التنافسية بين دول المغرب العربي خلال الفترة (2010 - 2017)؟

ويكن تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهي القدرة التنافسية، وما المقصود بها على المستوى الدولي؟
- 2- ماهي الآليات التي اتبعتها دول إتحاد المغرب العربي لتحسين القدرة التنافسية؟
- 3- كيف يتم تحليل القدرة التنافسية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تقودنا إشكالية البحث إلى طرح عدة فرضيات منها:

- 1- تتمتع دول المغرب العربي (الجزائر المغرب وتونس) بقدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبة اقتصادها الحالي و السياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلا إذا أحسنت استغلال إمكانياتها.
- 2- استقرار الاقتصاد الكلي لدول المغرب العربي كفيل بتحسين قدراتها.
- 3- يعتبر المؤشر الشفافية الدولية من أهم المؤشرات التنافسية الدولية.

ثالثا: أهداف الدراسة

الهدف من وراء إجراء هذه الدراسة هو الوقوف على واقع القدرة التنافسية بين دول المغرب العربي. تقدم مفاهيم مختلفة لكل من التنافسية و مؤشرات قياسها.

رابعا: أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال معرفة أهم المؤشرات وبيانات والإحصائيات المتعلقة بكل دولة من دول المغرب العربي من مختلف الحكومات والهيئات الدولية ومقارنتها في ما بينها، و استخدام نتائج هذه المؤشرات في إعداد تقارير سنوية حول التنافسية الدولية، والتي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أهمية اختيار موضوع البحث في مجملها إلى ما يلي:

- طبيعة البحث الذي يتلاءم وطبيعة التخصص
- يندرج هذا الموضوع ضمن الموضوعات أو مجالات البحث الجديدة والذي بات من المواضيع التي تدور حولها الدراسات عالميا.
- حتى تتمكن الإهتمام أكثر بالدراسات المتعلقة بواقع و مستقبل دول المغرب العربي وسط العالم.

سادسا: منهجية الدراسة

تم إعداد موضوع البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي إلى جانب الدراسة الإحصائية فيكون وصفيا عند التعرض إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالقدرة التنافسية، وتجسد الاستعانة بالمنهج الإحصائي من خلال استخدام مؤشرات لقياس القدرة التنافسية.

سابعا: حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية، وذلك بوضع حدود الإشكالية وهو ما تم في هذا البحث، فمن حيث معالجة الموضوع فقد تم التطرق لمفهوم التنافسية، لهذا فإن كل المعاهد الدولية المتخصصة قد ركزت على دراسة موضوع التنافسية و لهذا يركز البحث على أهم الجوانب المتعلقة بالتنافسية، خاصة وأن الدراسة التي قمنا بها كانت منصبة بشكل أساسي على تحليل تنافسية دول المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب) ، وذلك من خلال الأخذ ببعض المؤشرات الجزئية والمركبة لمقارنة تنافسية دول المغرب العربي، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد في الدراسة على مختلف أنواع المراجع كالكتب والبحوث والتقارير المتخصصة والبيانات المستسقة من منظمات دولية ذات العلاقة بموضوع البحث كالمنتدى الاقتصادي العالمي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والرجوع إلى مواقع الإنترنت الخاصة بها، أما زمنيا فتم الاعتماد بشكل رئيسي على بيانات و إحصائيات للفترة الممتدة بين 2010 و 2017.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- تتمثل أهم الصعوبات التي تم مواجهتها أثناء الدراسة فيما يلي:
- تشعب الموضوع واختلاف وجهات النظر في ما يخص مفهوم التنافسية؛
- صعوبة في جمع الإحصائيات في بعض المؤشرات خلال السنة الأخيرة محل الدراسة؛

تاسعا: تقسيمات الدراسة

من أجل الفهم الجيد لجوانب الموضوع وبلوغ أهداف الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلان:

الفصل الأول: جاء هذا الفصل للبحث في الإطار النظري للتنافسية ، فقد أخذ المبحث الأول ماهية التنافسية، و المبحث الثاني فيتطرق إلى ذكر بعض من الدراسات السابقة للموضوع ، أما المبحث الثالث فيتناول مؤشرات قياس تنافسية الصادرات.

الفصل الثاني: فقد خصص لدراسة تحليل تنافسية دول المغرب العربي ، جاء في المبحث الأول تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية ، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة .

الفصل الأول

مدخل نظري للقدرة

التنافسية

تمهيد:

تعد التنافسيه مفهوم حديث تلازم ظهورها مع العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطورات السريعه التي عرفتها الاقتصاديات، وبما أن الواقع الاقتصادي الجديد يقوم على المنافسة والتنافسيه سواء على مستوى المؤسسات أو القطاعات أو الدول في الأسواق الدولية والمحليه، فهو مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستدامة النمو، فقوة أي بلد مرتبطة بقوة اقتصاده وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا، لذا يتطلب مواجهه التغيرات العالميه من خلال تحديث هياكل التقنيه والإنتاجيه وتحسين كفاءتها وبناء قطاع قوي قادر على المنافسة؛ فالمقولة الصائبة "دائما البقاء للأفضل".

المبحث الأول : ماهية القدرة التنافسية:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنافسية من خلال عرض مجموعة من التعاريف التي تنظر إلى التنافسية كل حسب وجهة نظره، وكذلك يتطرق هذا المبحث في ذكر أهم أنواع التنافسية والمؤشرات التي تقوم عنها القدرة التنافسية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية:

نظرا لصعوبة وتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم واختلاف مفهومها في حد ذاتها فإنه يمكن تقسيم مفهوم التنافسية إلى ثلاث فئات:

1- الفئة الأولى:

وهي التي تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية فقط؛ ووفق هذه الفئة فإن تنافسية الدولة يتم تناولها حسب النتائج التجارية و بالتالي فإن دولة ما تكون تنافسية مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لها إذا كانت قادرة على الحفاظ على حصصها في السوق أو ربح حصص إضافية منه، مما يستوجب تنويع الصادرات و غزو أسواق جديدة أين كانت غائبة أو مهمشة، والدفاع عن مواقعها في الأسواق التقليدية صادراتها، هو ما يجعلنا نربط بين تنافسية الدولة وميزانها التجاري بحيث يصبح وجود فائض فيه يعبر عن قوة تنافسية الدولة، ووجود عجز فيه يعني تدهور تنافسية الدولة.¹

2- الفئة الثانية:

تعريف التنافسية وفق أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة: تضيف هذه الفئة إلى توازن الميزان التجاري، القدرة على تحسين المستوى المعيشي، مما يجعلها أكثر قوة من الفئة الأولى.²

- تعرف التنافسية على أنها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تجتاز اختبار المنافسة الدولية و بالتالي يحافظ المواطنون على مستوى معيشي متزايد و مستديم.³

- تعريف OCDE منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: التنافسية هي القدرة التي وفقها يمكن لبلد ما وفي شروط سوق حرة وعادلة أن ينتج السلع والخدمات التي تلبى مقاييس السوق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على مستوى المداخل الحقيقية للسكان وتزيده على المدى الطويل.

¹ - شريط عابد، دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني، جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، ص 10.

² - شريط عابد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - ددوري أمال، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمية - دراسة تحليلية لسنة 2007 و 2016، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ليل شهادة الماستر، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 21.

لكن يبقى أن نشير إلى أن الانتقاد الذي يوجه إلى هذه الفئة هو ضعف نسبة الصادرات في الدخل القومي كما أشار إلى ذلك Krugman في حالة الاقتصاد الأمريكي،¹

3 - الفئة الثالثة:

تعريف التنافسية استنادا إلى مستوى المعيشة فقط. و عليه فإن التنافسية هي "قدرة البلد على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطرودة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".

وهناك تعاريف أخرى للتنافسية جاء ذكرها في مصادر مختلفة نذكر منها:

يكون بلد ما تنافسي في الواقع إذا توصل إلى رفع رفاهية سكانه بصفة مستدامة وللوصول إلى ذلك لا يوجد خيار سوى السعي لرفع إنتاجية عوامل الإنتاج،

- **تعريف المعهد الدولي لتطوير الإدارة IIMD** : التنافسية هي فرع من علم الاقتصاد يتناول بالتحليل الأعمال والسياسات التي تكيف وتصنع قدرة البلدان الخلق و الحفاظ على بيئة تدعم خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر السكانية.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF**: التنافسية هي قدرة قطر ما على الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع و مستدام، مقاسا بالدخل الفردي.

- تضم التنافسية عناصر الإنتاجية، الفعالية والربحية، وهي ليست غاية أو هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة قوية لرفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاهية الاجتماعية، وتعد كأداة للوصول إلى الهدف، عموما بالرفع من الإنتاجية والفعالية في إطار التخصيص الدولي، وتتيح التنافسية أسسا للرفع من أجور الأفراد بطريقة غير تضخمية.

- التنافسية هي قدرة قطر ما على خلق، إنتاج وتوزيع منتجات أو خدمات إنتاجية في نفس الوقت الذي يزيد فيه من عائدات موارده،²

- تضم التنافسية كل من الفعالية الوصول إلى الأهداف بأقل ما يمكن من التكاليف)، والنجاعة (الوصول إلى الأهداف الصحيحة). وهي ذلك الاختيار الحاسم للأهداف الصناعية، وتجمع التنافسية كلا من الغابات والوسائل نحو تحقيق هذه الأهداف

¹ - شريط عابد، المرجع السابق، ص 11

² - دردوري أمال، المرجع السابق، ص 35.

وكل تحليل للتنافسية الوطنية بالموازاة مع هذه التعاريف يجب أن يأخذ بالحسبان عدة عوامل والتي تحدد مستوى معيشة السكان كمعدل النمو، مستوى التشغيل، توزيع المداخل. و بالتالي فالتنافسية هي مفهوم داخلي أساسا، ومحدداتها هي عوامل داخلية Endogene¹ في الاقتصاد الوطني المدروس، لكن ومع الزمن فإن النمو سيكون نتيجة التفاعل بين ظواهر داخلية وقوى اقتصادية دولية.

المطلب الثاني: أنواع التنافسية:

توجد عدة أنواع من التنافسية ومن أهمها:

1- تنافسية السعر: تعبر عن هيكل (بنية الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع شركائه التجاريين، وهي بعيدة عن التأثير على مجموعة الخصائص التي تسمح بيع المنتج، وترتكز في جزء منها على سعر الصرف، كما تعتمد أيضا على التكاليف الداخلية كتكلفة الأجور

2- التنافسية خارج السعر: (غير السعرية): تعي قدرة اقتصاد ما على جلب (تلبية الطلب بفضل عوامل أخرى غير الأسعار، والتأقلم مع تطور الطلب (ما يترجم نوع التخصص، وتعتمد أساسا على الاستثمار، مرونة تخصيص العوامل والابتكار، ويمكنها أن تغطي التنافسية التكنولوجية والتنافسية البنيوية

1-2 التنافسية التكنولوجية: كانت مصدر اهتمام العديد من الباحثين من بينهم: Marshall، Schumpeter تكون بشكل منافسة بين المؤسسات والبلدان والتي عوض أن تعمل على الأسعار والتكاليف (كما هي الحال في تحليل الأسواق) فأثما تميل إلى المنتوجات ذاتها، تستند إلى البحث والابتكار، تراكم المعرفة والمهارات التكنولوجية، الكفاءة.

2-2 التنافسية البنيوية (الهيكالية): يمكن أن يعبر عنها بالقدرة الداخلية على الإنتاج والإنتاج (التوزيع) بالمعنى الواسع، هذا المفهوم يسلط الضوء على كل العوامل "البنيوية" التي من شأنها أن تبطئ أو تحفز الإنتاج "عنق الزجاجة"، القدرة على التمويل، التأطير، هيكل السلسلة الإنتاجية... إلخ.

3- التنافسية الكامنة (المستدامة): وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

4 - التنافسية الجارية: وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.²

¹ - شريط عابد، المرجع السابق، ص 12

² - دودوري أمال، المرجع السابق، ص 51.

من جهة أخرى تعرف التنافسية بعامل الزمن:

- التنافسية على المدى القصير: في اللحظة الزمنية بالمقارنة مع نتائج المنافسين.

- التنافسية على المدى الطويل: سيرورة تحضير الشروط البنيوية لتحسين تنافسية البلد.

تتعلق التنافسية خارج السعر بالنظرة الزمنية للتنافسية، فلا يمكن الحفاظ عليها بالخفض المتوالي لتكلفة الأجور أو سلسلة من التخفيضات السعر الصرفي فقط، فعلى المدى الطويل تتطلب التنافسية تقدماً متواصلاً للإنتاجية، مما يوافق التشديد على أهمية العوامل البنيوية التي تؤثر على المدى الطويل على تنافسية اقتصاد ما؛ الاستثمار العمومي، الحماية التجارية، الاستثمار في رأس المال البشري... إلخ.

كما توجد أنواع أخرى من التنافسية، كالتنافسية المنحزة والتنافسية الكامنة وكذا سيرورة التنافسية؛ وفي إدارة التنافسية يجب الموازنة بين الإنجاز الأني والكموني فإذا تم التركيز على أحدهما والتضحية بالآخر فقدنا الغرض الأساسي من البحث في التنافسية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس القدرة التنافسية:

أولاً: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة (المشروع) :

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاومة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبتد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.

ويقدم أوستن نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:¹

أ- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.

ب - قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.

ت - قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.

¹ - ظافر محمد محمود، القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد، 2015، ص 39.

ث - تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.

ج - المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة (المشروع)¹.

1- الربحية :

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيّتها المستقبلية. وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.²

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى أنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ والانفتاح إلى الأسواق الذي بدوره يساعد على انتاج الافكار وتطويرها والمحافظة عليها .

2- تكلفة الصنع :

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة الزهيدة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيراً، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرات كافية عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن

¹ - مجلة الجوزي، دور الابداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 11، الجزائر، 2011، ص 22.

² - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 40.

تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقض وجودها.¹

3- الإنتاجية الكلية للعوامل :

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.²

4- الحصة من السوق :

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد بينت دراسة قامت بها عدة مؤسسات اقتصادية وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع²، ومن هذه النتائج :

¹ - جملة الجوزي، المرجع السابق، ص 40.

² - بوشناف عمار، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها و تطورها، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر - 2000، ص 51.

أ- في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.

ب - ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة ، علاقات العمل،... الخ).

ت - يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً.

ث - من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

ج - ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس عامل إنتاج.¹

ح - إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.

خ - يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أما التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.²

ثانياً: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 42

² - بوشناف عمار ، المرجع السابق، ص 53

مع التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليمية ودولياً أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.¹

وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذ أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسياً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

وبالتالي يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقاييس تنافسية المشروع واهم المؤشرات المستخدمة هي:

1- مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة

2- مؤشر الحصة من السوق الدولي:

يستخدم مؤشر الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.²

نحسب مؤشر حصة السوق الدولي من خلال المعادلة التالية :

$$Ms_{ij} = X_{ij} / \sum M_{ij}^k$$

X_{ij} صادرات البلد j من السلعة i

M_{ij}^k واردات السوق k من السلعة i من البلد j

M_{ij} إجمالي واردات السوق k من السلعة i

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 43

² - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 44

3- مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة:

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي مدى القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل صناعة ما (أي تصدير واستيراد سلع داخل نفس المجموعات السلعية) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة، حيث أن القيمة الصفرية للمؤشر تدل على انعدام وجود تجارة داخل صناعة ما لسلعة واحدة وللمجموعة من السلع مما يعني ضعف التخصص في هذه الصناعة وعدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، أي عند عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة فإن الصادرات من السلعة أو الواردات من السلعة تكون صفرية وعليه تكون قيمة مؤشر نسبة التجارة داخل نفس الصناعة صفرية، أما إذا كانت كل التجارة تتم داخل نفس الصناعة فإن الصادرات تساوي الواردات وبالتالي فإن قيمة المؤشر هو الواحد الصحيح.

يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالي: ¹

$$IIT_i = \frac{[(X_i + M_i) - |X_i - M_i|]}{(X_i + M_i)}$$

حيث أن:

X_i الصادرات من السلعة الصناعة i

M_i الواردات من السلعة (الصناعة) i

$X_i M_i$ يمثل التجارة بين الصناعات

$X_i - M_i$ إجمالي قيمة التجارة.

$X_i + M_i - X_i - M_i$ قيمة التجارة في نفس الصناعة (كل التجارة التي لا تمثل تبادلاً بين صناعات مختلفة).

$IIT = 0$ عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة:

4- مؤشر نسبة تركيز الصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدد من السلع، وتقاس عادة نسبة تركيز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان، حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 44

اقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد الصحيح فهذا دليل على أن الصادرات منحصرة في عدد قليل من السلع، أما إذا اقتربت من الصفر فهو دليل على وجود تنوع في هيكل الصادرات. يتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية¹:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

x_i : قيمة الصادرات من السلعة i

X إجمالي الصادرات

I إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

5- مؤشر التوافق التجاري

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لواردات دولة (أو مجموعة دول) أخرى j نطبق قانون مؤشر التوافق التجاري (جيب التمام) كما يلي²:

$$\cos e_{ij} = \frac{\sum_k X_{ik} \cdot M_{jk}}{\sqrt{\left(\sum_k X_{ik}^2\right) \cdot \left(\sum_k M_{jk}^2\right)}}$$

حيث أن:

X_{ik} : صادرات القطر i من السلعة k .

M_{jk} : واردات القطر j من السلعة k

حيث يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المؤشر صفر ($\cos = 0$) تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح ($\cos = 1$) فتدل على تطابق تام وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 45

² - خضر إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 12

6- الميزة النسبية الظاهرة

يقيس هذا المؤشر حصة صادرات بلد I من السلعة k من إجمالي صادرات نفس البلد نسبة إلى حصة صادرات العالم من السلعة i في إجمالي الصادرات العالمية. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح ($RCA > 1$) فهذا دليل أن صادرات السلعة تحت الدرس تحتل مكانة أكبر في صادرات البلد أكثر من مكانة نفس السلعة في العالم وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تلك السلعة نحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية: ¹

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

حيث أن :

X : قيمة الصادرات (i مؤشر البلد) ، (T : مؤشر يفيد إجمالي القيمة)

w : مؤشر نسبة إلى العالم

X_{ik} : صادرات الدولة من السلعة المدروسة إلى العالم.

X_{iT} : إجمالي صادرات الدولة من السلعة المدروسة.

X_{wk} : صادرات العالم من السلعة المدروسة.

X_{wT} : إجمالي صادرات العالم من السلعة المدروسة.

ثالثاً: مؤشرات قياس تنافسية الدول :

إن الدول تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المنشآت وان هناك احتمالاً لوجود خاسرين ورايجين، ولقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية²، أو على النتائج التجارية للدولة. وبالنسبة لمؤشرات التنافسية الدولية، فقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما والبدائل المتوفرة، لذلك تتمثل في مستوى معيشة البلد ومعدل النمو وملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة وغيرها. وتنقسم مؤشرات التنافسية الدولية إلى نوعين هما، المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة، والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وهي كالتالي:

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 46

² - نجوم أسامة، تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية، مشروع دعم الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية، 2007، ص 31

1- المؤشرات البسيطة (جزئية):

وتتمثل في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتوجد الكثير من المؤشرات التي قد تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد، غير أنه توجد بعض المؤشرات المهمة التي تعكس بشكل أكثر تنافسية الاقتصاد، نحاول أن نذكر منا:

أ- مؤشر الدخل الحقيقي للفرد: يرى بعض الباحثين أن تحسن في الرفاهية الاقتصادية من خلال نمو الدخل الفردي في بلد معين يعتبر مؤشرا كافيا للتعبير على تطور تنافسية هذا البلد، فكما رأينا سابقا قد قدمت الكثير من التعريفات للتنافسية التي تركز على مؤشر نمو الدخل الفردي ومنهم: (Lawra, 1992, Markusen, 2012 Bernard Parenque D'Andrea Tysan)

ب- مؤشر رصيد الميزان التجاري: غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا إلى طلب دولي على صادرات ذلك البلد، أو ناجما عن عوامل أخرى، بينما ينشأ العجز في الميزان التجاري نتيجة صعوبات في موازنة الدولة، أو ضعف في معدل الادخار، أو كليهما معا؛ ويعكس العجز في الحساب الجاري الفائض في حساب رأس المال، ويمثل هذا الأخير تحويلا من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل، بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب، أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات، مما ينتج عنه التقليل من تنافسية القطاعات المعنية بتلك السلع والخدمات، وفي معظم الحالات هبوط في الحصة السوقية لمنتجات البلد¹.

ج- مؤشر سعر الصرف الحقيقي: يعتبر مؤشر سعر الصرف الحقيقي من مؤشرات التنافسية الدولية المهمة. ويركز المنظور الاقتصادي الكلي على السياسات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي والتنافسية على المدى القصير؛ وسعر الصرف يعد جانبا حاسما من جوانب الإدارة الاقتصادية لحماية القدرة التنافسية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية المستدامة².

د- مؤشر النصيب السوقي التصديري: يمكن الاعتماد على المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث أن السوق الخارجية هي المحدد الفعلي للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، ويصطلح على تسميتها بالتنافسية الدولية وتعتمد أيضا للتعبير عن تنافسية الدولة.

¹ - إبراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص: 67.

² - غربي العيد، تحليل آثار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017، ص: 156.

2- المؤشرات المركبة:

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية وفصلية عن التنافسية تتضمن مؤشرات كلية وجزئية مثل المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، المعهد العربي للتخطيط، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney، وغيرها، كلها تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، الحرية الاقتصادية، بيئة الأعمال، المجال الإداري والبشري... الخ. وسوف نشرحها بالتفصيل في الفصول القادمة، ونحاول فيما يلي ذكر أهمها بإيجاز:

أ- منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي :

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمية منذ العام 1979 ويوفر هذا التقرير تقييماً شاملاً للتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصادياتها 98 % من الناتج الإجمالي العالمي، ليستفيد منه :

- الحكومات لتحديد معوقات النمو والاستفادة منه في رسم وتعديل السياسات.
- قطاع الأعمال وخصوصاً الشركات لتطوير استراتيجيات أعمالها وتوجيه الاستثمارات.
- الأكاديمين والباحثين في تحليل بيئة الأعمال الحالية في بلد ما.
- منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى¹.

تتسم منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل نموها.

تم في تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008 العودة إلى المنهجية المعتمدة في العام 2004 ، والتي وضعها الأستاذ في جامعة كولومبيا البروفيسور خافير سلاي مارتين، مع إدخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصاديات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول أكثر شفافية وواقعية. بينت التجربة الطويلة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دراسة التنافسية، أن محدداتها كثيرة ومعقدة، وانطلاقاً من ذلك فقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل تطورها. يتألف المؤشر الكلي من اثني عشر مؤشراً رئيسياً تغطي أكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان، وتنضوي هذه المؤشرات الرئيسية تحت ثلاثة مقاطع رئيسية حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى،

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 48

التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رأي رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الآخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

وقد صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادها (بحسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي ونسبة المواد الأولية والمعادن في الصادرات) إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وفقاً لما يلي: ¹

- **المرحلة الأولى:** الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (حصة الفرد من الناتج تحت \$2000) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الأولى إلى الثانية (حصة الفرد من الناتج من \$2000-3000)

- **المرحلة الثانية:** الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (حصة الفرد من الناتج بين 3000 - 9000 \$) ثم مرحلة انتقالية من المرحلة الثانية إلى الثالثة (حصة الفرد من الناتج من \$9000 - 17000)

- **المرحلة الثالثة:** الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار (حصة الفرد من الناتج أكبر \$17000)

ويتم إعطاء تنقيح لكل مجموعة من المؤشرات وفقاً لتصنيف اقتصاد البلد. حيث يعطى أهمية أكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسساتي وأداء الاقتصاد الكلي والتعليم والصحة والبنية التحتية إذا كان البلد الدولة من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطى وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، وبالعكس كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبين النسب التثقيلية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصادات البلدان

مجموعات المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الإبداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الأساسية %	60	40	20	120
معززات الكفاءة %	35	50	50	135
عوامل تطور الإبداع %	5	10	30	45
المجموع	% 100	% 100	% 100	

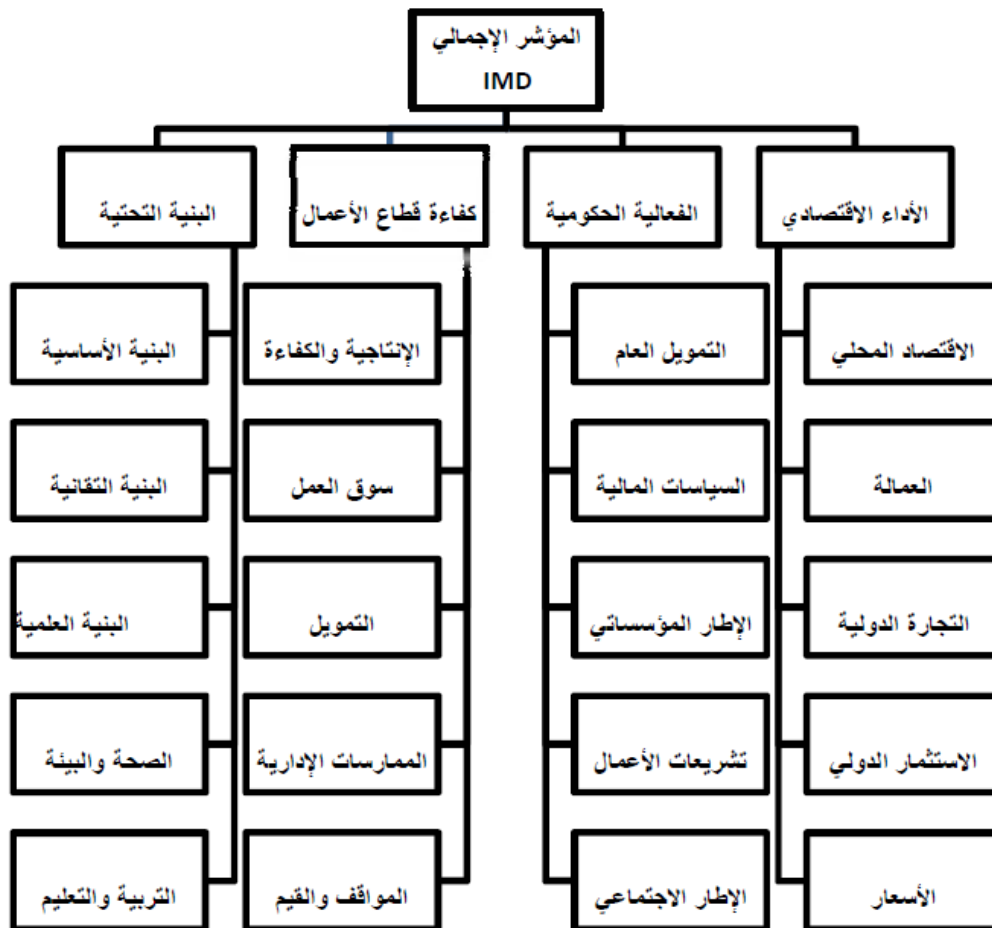
Source: -World Economic Forum-The Competitiveness Report 2007-2008,

¹ - ظافر محمد محمود، المرجع السابق، ص 49

ب- منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

تعتمد طريقة معهد التنمية الإدارية في حساب مؤشرات التنافسية كما هو الحال في طريقة المنتدى الاقتصادي العالمي على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي النوعية للمدراء التنفيذيين ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية، وبين البيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجحة والقيم المعيارية النمذجة للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له. قام المعهد برصد وتحليل مؤشرات التنافسية ووزعها إلى أربع مجموعات رئيسية هي: الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومي، كفاءة قطاع الأعمال، لبنية التحتية، ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية أخرى كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (01): المكونات الرئيسة لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية:



المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 رئاسة مجلس الوزراء - هيئة تخطيط الدولة - مشروع

دعم الجاهزية التنافسية ص 30

ج - منهجية المعهد العربي للتخطيط بالكويت:

تعتمد المنهجية التي طورها المعهد العربي للتخطيط بالكويت لمؤشرات قياس التنافسية على المتغيرات الكمية والإحصائية، التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية وإقليمية ومحلية. يستند بناء المؤشر الكلي على التعريف الذي تبناه المعهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، كالسياسات والهياكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو، ويميز المعهد بين نوعين من التنافسية هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين: مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة حيث تتعلق التنافسية الجارية بالأداء التنافسي على المدى القصير (الحالي)، بينما تتناول التنافسية الكامنة القدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل. يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاثة مكونات رئيسية هي¹:

رأس المال، مؤشر التكنولوجيا والتقانة، البنية التحتية التقانية. أما مؤشر التنافسية الجارية فيتكون من مؤشرات فرعية هي: الأسواق والتخصص، الاقتصاد الكلي، الإنتاجية والتكلفة، بيئة الأعمال. وهذه المؤشرات تتكون بدورها من مؤشرات فرعية ثانوية

د- المعهد الدولي لتطوير فن التسيير IIMD:

ويصدر هذا التقرير منذ سنة 2002 في سويسرا تقريراً سنوياً عن التنافسية في العالم تحت اسم " World Competitiveness Yearbook "WCY، يتضمن تصنيف الدول حسب قدرتها التنافسية ويضم أربعة عوامل رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويضم كل عامل من هذه العوامل عناصره الخاصة به.

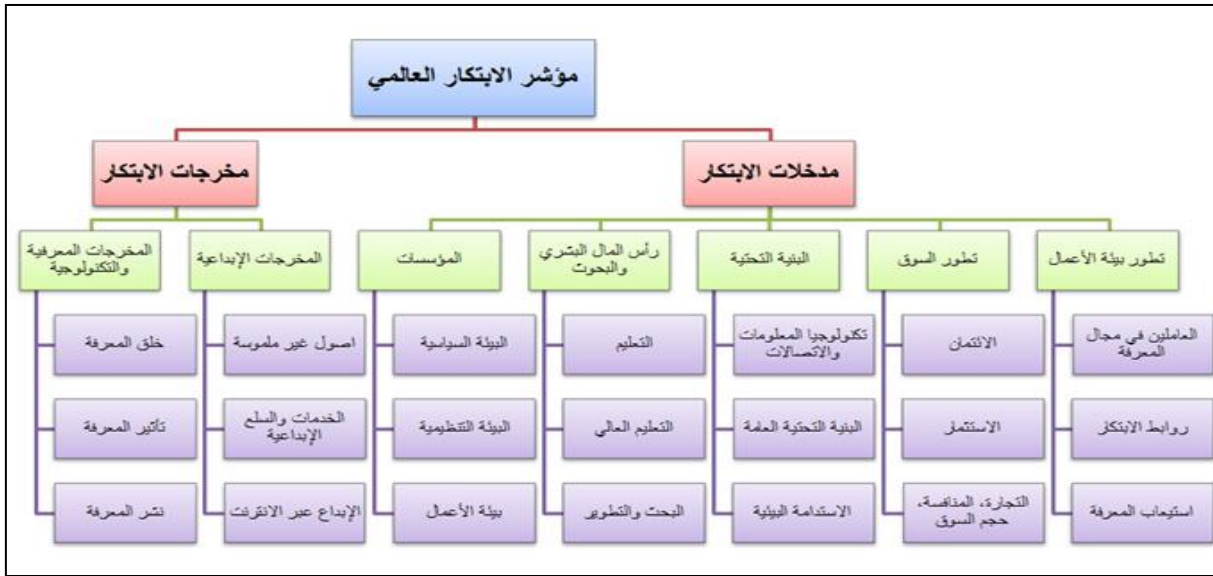
المطلب الرابع: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي:

يشارك في إصدار هذا المؤشر كل من جامعة كورنيل Cornell University، كلية إدارة الأعمال العالمية INSEAD، المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، اتحاد الصناعات الهندية؛ هو مؤشر سنوي يصنف أداة الابتكار في أكثر من 128 اقتصاد حول العالم من بينها 13 دولة عربية بناءً على أكثر من 82 مؤشر جزئي، هو ما يمثل 92.8% من سكان العالم، و 97.9 من الناتج المحلي الإجمالي GDP في العالم، مما يجعله من أكبر المؤشرات العالمية انتشاراً التي تقيم أوضاع الدول والاقتصادات المختلفة في هذا المجال.

¹ - بلقاسم العباس، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، دورية جسر التنمية، العدد 02، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص 02

يعتمد مؤشر الابتكار العالمي كما في الشكل على اثنين من المؤشرات الفرعية الرئيسية، وهما: مؤشر مدخلات الابتكار، ومؤشر مخرجات الابتكار، وكل واحد منهم يتمحور حول ركائز أساسية؛ أما بالنسبة للمؤشر الأول وهو مدخلات الابتكار فيتركز على خمس ركائز تبين عناصر الاقتصاد الوطني التي تتيح الأنشطة الابتكارية، وهي: المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال؛ أما المؤشر الثاني وهو مخرجات الابتكار فيتركز على ركيزتين اثنتين وهما: المخرجات التكنولوجية والمعرفية، المخرجات الإبداعية؛ وكل ركيزة من الركائز السابقة منقسمة إلى ركائز فرعية وكل ركيزة فرعية مكونة من مؤشرات فردية وصلت في مؤشر سنة 2016 إلى 82 مؤشر فردي؛ بطريقة معينة يتم احتساب جميع الركائز والمؤشرات الفردية السابقة لتؤول في النهاية إلى أربعة قياسات أساسية، يتم احتسابها معا؛ ليصدر المؤشر العام للدولة، وهي: مؤشر مدخلات الابتكار، مؤشر مخرجات الابتكار، نتيجة مؤشر الابتكار الشامل، نسبة كفاءة الابتكار.

الشكل رقم (02): منهجية مؤشر الابتكار العالمي

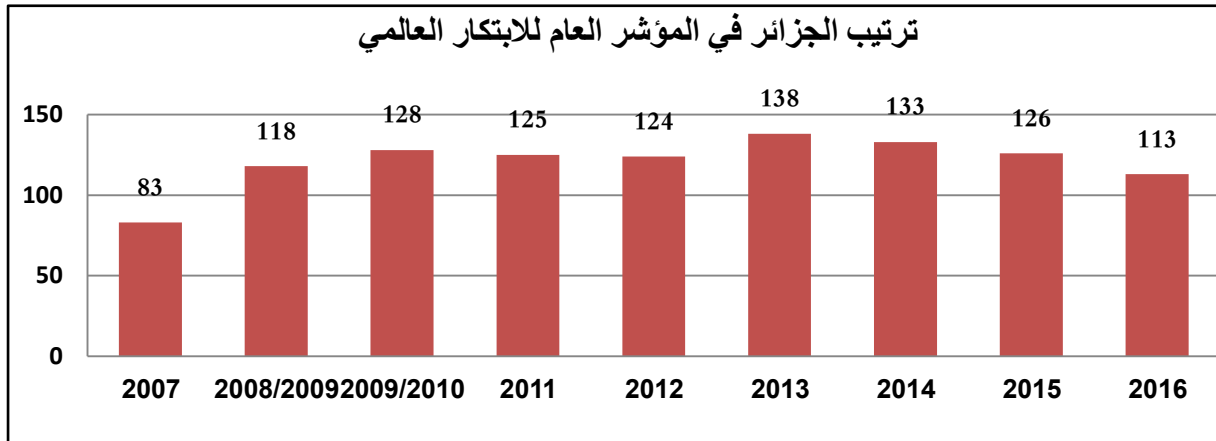


المصدر: أشرف إبراهيم، في 8 نقاط: تعرف على "مؤشر الابتكار العالمي 2016" وترتيب دولتك فيه، تقرير على

الرابط: <https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016/>

مؤشر الابتكار العالمي يجمع البيانات من أكثر من 30 مصدرا، ويغطي طائفة واسعة من برامج دعم الابتكار والنتائج؛ كما يتم مراجعة الآلية التي يتم من خلالها احتساب المؤشر العام لكل دولة في عملية شفافة لتحسين الطريقة التي يتم بها قياس الابتكار. ويوضح الشكل التالي وضع الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2016

الشكل رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال 2007-2016



المصدر: مؤشر الابتكار العالمي (GII), Global Innovation Index

<https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4064>

تراجعت الجزائر بقدر كبير ولم تطور مستويات الابتكار فيها، حيث حصلت في مؤشر عام 2016 على المركز 113 عالميا، والمركز 12 عربيا من أصل 13 دولة عربية، بعد أن كانت في المركز 83 عالميا في سنة 2007 متراجعة بذلك بـ 30 مركز؛ بالرغم من إمكانياتها ومواردها الطبيعية الكبيرة إلا أن الجزائر لم تحسن استغلال ذلك، لدرجة أنها احتلت قاع التصنيف في سنة 2011، لتصبح الدولة رقم 125 والأخيرة؛ يضاف إلى هذا ما جاء به تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2014/2015، حيث تحتل الجزائر المرتبة 133 من أصل 148 دولة في مؤشر الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر أكبر تحدي لمستقبل والوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري؛ فحسب قول "مارجريت درينك- هانز" إحدى خبراء الاقتصاد البارزين، ورئيس التنافسية العالمية والمخاطر وعضو اللجنة التنفيذية للمنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف:

« في المستقبل سيتم تحديد التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد بشكل متزايد من خلال قدرتها على الابتكار والتكيف بسرعة مع البيئات الجديدة، كما أن البحث العلمي والتكنولوجي، والتنمية والإبداع، وخلق الأفكار التجارية الجديدة، والقدرة على تنفيذ نماذج أعمال جديدة، سوف تحدد. على نحو متزايد أيضا. نجاح الدولة¹». وهذا ما يجعل هذا المؤشر مهم حاليا وفي المستقبل.

¹ - أشرف إبراهيم، مرجع سابق، <https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016>

المبحث الثاني: دراسات سابقة:

المطلب الأول: الدراسة الوطنية

1- الدراسة الأولى:

عبد القادر عبيدلي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائري، الدكتور محمد لحسن علاوي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، تحت عنوان " تقييم القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية، 2005-2014. تهدف هذه الدراسة الى تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات عشر دول عربية متمثلة في كل من الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة (2005 - 2005)، باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمقياس للتنافسية الاقتصادية للدول المدروسة، ولذلك تم الاعتماد على ثلاث متغيرات تتمثل في متوسط مؤشر التنافسية العالمي، مجال التغير للمؤشر (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية للمؤشر، وخلصت الدراسة الى ان افضل تطور للقدرة التنافسية كان للمغرب تم الجزائر وأسوأ تطور كان لتونس¹. الكلمات المفتاحية: التنافسية، تطور القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمي، متوسط مؤشر، مجال التغير (المدى)، محصلة التغيرات السنوية

2- الدراسة الثانية:

نوري منير، جامعة الشلف، الجزائر تحت عنوان " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، 2009-2010².

إن التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، وعليه كان لابد من اقتراح مفهوم التنافسية يربطها بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد لكن لا يساوي بينهما وعلى الرغم من انه يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعات التي تخضع لمنافسة أو مزاحمة بين الأقطار فان هناك قطاعات بحكم طبيعتها تدخل بشكل واضح ضمن هذا الإطار فالأقطار عادة ما تتنافس مثلها في ذلك مثل الشركات داخل القطر نفسه على حصص مستديمة في السوق؛ فصادرات أي قطر تتنافس مع صادرات أقطار أخرى لاقتحام أسواق معينة ، و كذلك تتنافس السلع والخدمات المستوردة مع السلع والخدمات المنتجة محليا، كما أن الأقطار تتنافس للحصول على أكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية س واء في ش كل

¹ - عبد القادر عبيدلي، محسن لحسن علاوي، تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية للفترة (2005-2014)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه

لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 12.

² - نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2010، الجزائر، ص 15.

استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في المحفظة أو القروض، ويبرز من هذا أن مفهوم التنافسية ليس مفهوماً قصير المدى يقتصر فقط على تحسن الحصة في السوق في فترة وجيزة، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة

المطلب الثاني: دراسة أجنبية

1- الدراسة الأولى:

من اعداد لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، قسم الاقتصاد والتمويل - كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين - مملكة البحرين¹، بحيث يهتم هذا البحث بدراسة مفهوم التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها والتطبيق على مملكة البحرين. فهناك اهتمام متزايد في الدوائر السياسية في العالم بمقارنة الأداء التنافسي عبر الدول للحصول على المبادئ التوجيهية ولمعرفة السياسات والمؤسسات التي تعمل على نحو أفضل من غيرها والشروط اللازمة للنجاح. لكن مفهوم التنافسية لا يزال غامضاً ولا يوجد اتفاق على معنى هذا المصطلح.

فترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والنفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الحساب الجاري و/أو يؤدي إلى تحولاً ملحوظاً في تكوين الصادرات نحو قيمة وهو من أهم كتاب (Porter) مضافة أعلى أو تقنية عالية. وقد أشار منظور الأعمال الاستراتيجية اللذين تناولوا موضوع التنافسية، إلى أربعة عوامل أساسية تؤثر على تنافسية الدول:

أ- الموارد الطبيعية والبنية التحتية والإدارية للدولة،

ب- طبيعة الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي وخدماته،

ج- وجود صناعات وخدمات مكملية ومدى تنافسيتها محلياً وعالمياً،

د- الظروف التي تؤثر على إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات في الدولة ومدى قوة المنافسة الدولية التي تواجهها هذه الشركات والتي تؤثر على استراتيجيتها للتعامل مع هذه الظروف، كما ربط كثير من المحللين الاقتصاديين بين التنافسية والتطور التقني. وبدراسة حالة مملكة البحرين يستخلص الباحث أن قطاع النفط والغاز العماد الرئيسي في اقتصاد مملكة البحرين بالرغم من نجاحها في تطوير عدداً من القطاعات الاقتصادية. ويتأثر الاقتصاد البحريني بشدة بتقلبات أسعار النفط المتغيرة.

¹ - لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، دراسة حالة مملكة البحرين، قسم الاقتصاد والتمويل، كلية إدارة الأعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 28، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 2014، ص 73.

بحيث تتمحور المذكرة التي قمنا بإعدادها في القدرة التنافسية لدول المغرب العربي وفقا لتحليلها لمؤشرات جزئية و مركبة، و تكون هذه الاحصائيات ضمن منظمات الهيئات الدولية المتخصصة، بينما المذكرات السابقة التي قمنا بدراستها تقوم بتقييم تطور القدرة التنافسية للدول العربية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، رأينا أن التنافسية أضحت الرهان الأساسي الذي يواجه المؤسسات والدول على اختلاف مستوياتها في عالم يتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري وهذا الاختلاف يمتد حتى بالنسبة لمؤشرات قياسها. ونظرا لصعوبة اعطاء تعريف محدد للقدرة للتنافسية و تشابك مفهومها مع المفاهيم الاقتصادية الاخرى مثل المنافسة و التنمية، جعل هذا المفهوم يصيبه نوع من التميع، خصوصا في ظل الكثرة اللامتناهية للمؤشرات والعوامل التي تقيسه. وبالرغم من كثرة أشكال هذه المؤشرات المختلفة، الا أن جوهر التنافسية يبقى واحدا.

الفصل الثاني

تحليل تنافسية دول

المغرب العربي

تمهيد:

بصفة دولة المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب) من الدول النامية فهي تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة وكسب مقومات وامكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، من خلال السعي الى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية أساسها التكنولوجيا و الكفاءات البشرية القادرة على الإبداع و الابتكار ، فمن هنا نقوم بتحليل هذه القدرات التنافسية .

ولمعرفة وضعية كل دولة ومقارنتها مع بعضها، سواء من خلال مؤشرات جزئية أو مؤشرات مركبة، سنقسم هذا الفصل إلى مبحثان كما يلي:

المبحث الأول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية

المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة.

المبحث الأول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تنافسية كل من دولة الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2010-2017) وفق لبعض المؤشرات الجزئية والمؤشرات التي تقوم عنها .

المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل من الجزائر. تونس والمغرب:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير محدد لهذا التغير، وذلك لإرتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض¹.

ومن هنا نتطرق إلى الجدول التالي الذي يوضح أسعار الصرف الحقيقية لكل من دولة الجزائر والمغرب وتونس مقابل الدولار الأمريكي

الجدول رقم (02) : سعر صرف العملات الوطنية لكل دولة مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2017):

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2010	73.02	1.43	8.42
2011	73.02	1.41	8.09
2012	77.80	1.56	8.63
2013	79.78	1.62	8.41
2014	80.74	1.70	8.41
2015	100.53	1.96	9.76
2016	109.50	2.15	9.81
2017	110.28	2.42	9.69

المصدر: احصائيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي (2016-2017)

¹ - العايب أمال، البنك المركزي و دوره في استقرار سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر (2000 - 2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 83

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط والغاز، حيث يمثل قطاع المحروقات حوالي 98% من صادرات الجزائر وقد بلغت واردات النفط في الجزائر حوالي 34 مليار دولار عام 2015 مقابل 61 ملياراً عام 2012 إن انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي تراكمت مع إزدياد قوة الدولار الأميركي قد دفع بصانعي القرار السماح للدينار الجزائري بالانخفاض مقابل الدولار بنسبة 47.7% منذ عام 2010 وحتى اليوم و إذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي كمعدل النمو و معدل البطالة ، فإنها لا تزال تتأثر بضربات مالية موجهة جرّاء تقلبات أسعار الصرف في ظلّ التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97 % من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية مؤزّع بين نسبة 55 % بالأورو، و حوالي 45 % بالدولار، وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياساً بالدولار في الوقت الذي سجّل فيه النفط مستوى قياسياً ثمّ انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدّة عوامل للاقتصاد الوطني¹.

- زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع
- هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو
- ارتفاع سعر الأورو و هي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جرّاء ارتفاع سعر النفط.
- ارتفاع سعر المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية و تجهيزات الإنتاج ، ارتفاع تكلفة الطاقة و النقل.....إلخ.

أما الدولة التونسية فقد اعتمدت في سنة 2012، على نظام سعر صرف عائم مدار. ولكنها تعتمد اليوم نظام سعر صرف أكثر مرونة ودون مسار محدد مسبقاً أو سعر صرف مستهدف. وتؤثر السلطات النقدية التونسية على سعر الصرف دون أن تضع مساراً معيّناً أو سعر صرف مستهدف، حيث تؤدي متغيرات عديدة كوضعية ميزان المدفوعات والاحتياطات الأجنبية وتطوّرات السوق الموازية إلى تعديل سعر الصرف². ونتيجة لانخفاض الاحتياطات الأجنبية التونسية من 9.5 مليارات دولار عام 2010 إلى 6.9 مليارات عام 2015 (أي تراجع بنسبة 27.4%)، وانخفاض عائدات السياحة بأكثر من النصف خلال عام 2015،

¹ - بالمحاذف بجاوية، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق لنموذج cheer (2003-2005)، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، عين تموشنت، الجزائر ص40.

² - المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدات بيانات الإحصاءات المالية الدولية.

سمحت السلطات التونسية للدينار التونسي بالانخفاض، كنتيجة للعجز في الميزان التجاري وانخفاض الاحتياطات. ويأمل البنك المركزي التونسي عبر هذه السياسة تحفيز القطاعات المصدرة وإعادة بناء الاحتياطات¹. ولكن الدرهم المغربي مربوط بسلة من عملتين هما الدولار الأميركي واليورو. وعلى عكس الكويت، يُفصح البنك المركزي المغربي عن العملات في السلة ووزن كل منها في تحديد سعر الصرف. وفي عام 2015، قرّر البنك المركزي تغيير أوزان اليورو والدولار من 20-80 على التوالي إلى 40-60 على التوالي. ونشير هنا إلى أنه وبحسب تقرير صادر عن بنك الإمارات دبي الوطني فإن قيمة الدرهم المغربي قد تراجعت بنسبة 15% مقابل الدولار عام 2015، في حين تراجعت بنسبة 3% فقط أمام اليورو. وبشكل عام، يتمتع المغرب بوضع متين بالنسبة لتأرجح سعر الصرف. وبحسب صندوق النقد الدولي، يمكن أن يكون لخفض قيمة الدرهم أثر إيجابي على المصارف المغربية التي تحوز مراكز صرف أجنبي إيجابية. وتترافق الوضعية القويّة لسعر صرف الدرهم مع عجز موازنة ضئيل، وتدفقات مالية كبيرة ومستقرّة، وزيادة في الاحتياطات الأجنبية، ودين عام خارجي منخفض نسبياً. كل ذلك أدى إلى زيادة تنافسية الاقتصاد المغربي خلال السنتين الماضيتين.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب:

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2013 ارتفاعاً بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار بعدها أن انخفضت بنسبة 18% سنة 2012 حيث وصلت إلى 1.3 تريليون دولار، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سنة 2013 رقماً قياسياً جديداً بقيمة 778 مليار دولار بنسبة 54% من التدفقات العالمية، منها 6.2% فقط حصة الدول العربية بقيمة 48.5 مليار دولار والتي مثلت 3.3% من إجمالي التدفقات العالمية. أما فيما يخص دول المغرب العربي، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 في كل من الجزائر بنسبة 12.8% والمغرب بنسبة 23.09% وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر وهذا يدل على أن للمغرب أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر وتونس التي شهدت انخفاضاً في حجم هذه التدفقات بنفس السنة بنسبة 31.66% ويبدو أن الأمر راجع للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة²:

¹ - بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 14.

² - بن أكحل محمد أمين، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، مجلة روى الاقتصادية، العدد 28، الكويت، 2013، ص 12.

الجدول رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2015):

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2010	2301	9157.3	1512.5
2011	2581	4256.8	1147.8
2012	1799	4272.8	2160.3
2013	1691	5335.8	1095.6
2014	1488	3582.3	1060.3
2015	587.3-	3200	1002

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

فمن خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت متقاربة نسبياً بين هذه الدول،¹ وشهدت تذبذباً من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، وكانت محمل هذه التدفقات ضئيلة جداً مقارنة بإمكانيات هذه الدول، فلم تمثل هذه التدفقات في مجملها سوى 12.67 % من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية سنة 2013 و 14 % منها سنة 2014، كما نلاحظ تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، خاصة الجزائر التي تراجعت بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار 587.3² مليون دولار سنة 2015 جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت بشكل واضح في المغرب إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة (2010 - 2015) ففي سنة 2015 بلغت قيمة التدفقات إليها حوالي 3.2 مليار دولار بما نسبته 7.9 % من إجمالي التدفقات العربية وهو رقم جيد.

¹ - بن أكحل محمد أمين، المرجع السابق، ص 128

² - المرجع نفسه، ص 129.

المطلب الثالث: مؤشر رصيد الميزان التجاري لدول المغرب العربي

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات لكل دولة خلال الفترة (2010-2017):

الجدول رقم (04): رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات لكل دولة خلال الفترة (2010-2017):

الوحدة (مليار دولار)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
28.67	24.48	37.78	62.88	65.91	71.86	73.48	75.05	قيمة الصادرات	الجزائر
38.17	38.87	51.50	58.85	54.85	50.37	47.24	40.47	قيمة الواردات	
-9.5	-14.39	-13.71	4.3	11.06	21.49	16.24	16.85	رصيد الميزان التجاري	
17.58	16.90	17.45	21.57	21.98	22.15	22.05	22.13	قيمة الصادرات	تونس
22.59	21.39	22.18	26.80	26.29	26.30	25.80	24.24	قيمة الواردات	
-5	-4.49	-4.73	-5.23	-4.31	-4.15	-3.31	-2.12	رصيد الميزان التجاري	
38.86	34.26	33.29	36.21	32.61	32.34	31.84	27.05	قيمة الصادرات	المغرب
49.66	45.2	41.22	49.9	47.02	47.01	45.91	37	قيمة الواردات	
-10.8	-10.94	-7.93	-13.69	-14.81	-14.68	-14.06	-9.95	رصيد الميزان التجاري	

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي

- المركز الوطني للمعلومات الاحصائية و الجمركية CNIS

يلاحظ من خلال الجدول رصيد الميزان التجاري الجزائري وتيرة من النمو حتى بلغ سنة 2010 حوالي 16.85 مليار دولار، و هي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، و هذا ما يمثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري.

ثم عاد الفائض في السنتين 2011 و 2012 إلى الارتفاع وهذا يرجع إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية، ثم تراجع في سنة 2014 بسبب تراجع صادرات النفط الجزائرية مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتعديله، والتي منه تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الواردات.

و تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4.3 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014.

وفي نهاية سنة 2016 وسنة 2017 نلاحظ انخفاض في رصيد ميزان التجاري حتى وصل أشده 14.39 في سنة 2017 بقيمة -9.5.

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى العجز التجاري في تونس سجل مستوى قياسي، وقدر بحوالي 5.6 مليار دولار، خلال سنة 2017 وبذلك تكون نسبة الارتفاع التي عرفها مقارنة بالسنوات الماضية، وتبعاً لذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بشكل طفيف، أن وهذا راجع إلى عوامل ومن أهمها¹:

- هبوط قيمة الدينار التونسي تسبب في تضخم كلفة الإنتاج جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات بالأسواق العالمية، وهذا ما دفع عددا من الشركات المصدرة لتنشط فقط في مجال التوريد في ظل الزيادات في الأجور والضرائب وغيرها.

- السياسة الحكومية المتبعة لتعويم الدينار طبقا لتعليمات صندوق النقد الدولي.

- تراجع صادرات بعض منتجات الطاقة، مثل الفوسفات، تراجعا قياسي عقب سبع سنوات من الثورة جراء استمرار حالة الاحتقان والإضرابات المعطلة للإنتاج وللمحد من عجز الميزان التجاري يجب العمل في البداية على تطوير صادراتها التقليدية وإرجاعها إلى نسقتها العادي نحوى هذه البلدان خاصة الفوسفات، وما يوفره من فرص تصدير وشراكة في قطاع النسيج والمواد الأولية التونسية.

¹ - نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005 - 2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكر، 2014، ص83.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول تفاقم العجز في رصيد الميزان التجاري المغربي خلال الأعوام الأخيرة، حيث تجاوز حجم واردات الدولة حجم صادراتها بواقع الضعف ففي سنة 2010 وصل العجز في الميزان التجاري إلى 9.95 مليار دولار وفي الوقت الراهن، يمثل العجز التجاري في المغرب 23% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أمر لا سابق له في تاريخ دولة المغرب الحديث، فرغم إرتفاع صادرات السيارات والفوسفات لم تخفف من الزيادة القياسية التي شهدتها فاتورة الطاقة ومواد التجهيز و الإستهلاك إلا إن العجز أصبح في وتيرة متزايدة، وهذا راجع إلى اتفاقيات التبادل الحر التي انخرط فيها المغرب، حيث يرى الاقتصاديون أنه يجب مراعاة مصالح المغرب والتركيز على المناطق التي تتوفر فيها صادرات المملكة على امتياز تنافسي.

المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة:

المطلب الأول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق مؤشر التنافسية العالمي :

ولتقييم موقع تنافسية الاقتصاد الجزائري أكثر ضمن مؤشر التنافسية العالمي يمكن مقارنتها مع بعض الدول التي تمتلك معها نفس المقومات الاقتصادية والاجتماعية، فقد حققت الإمارات مراكز متقدمة بترتيب 12 عالميا والأولى عربيا وذلك ضمن تقرير 2015/2014 وكذلك المرتبة 16 عالميا والأولى عربيا لسنة 2017/2016، وتأتي قطر في المرتبة الثانية عربيا و18 عالميا لنفس السنة أما الجزائر فاحتلت المرتبة التاسعة عربيا من 10 دول مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال ضمن الدول العربية المتأخرة وفي قائمة أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية، والجدول يوضح مقارنة أداء الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية:

جدول رقم (05): ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر التنافسية العالم 2017/2005

السنوات	2005 2006	2007 2008	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017
الجزائر	82	81	83	86	87	111	100	79	87	92
تونس	37	32	40	32	40	55	87	87	92	87
المغرب	76	64	73	75	73	70	72	72	72	77
من	117	131	133	139	142	144	144	144	140	144

Source: The World Economic Forum, The Global Competitiveness Index GCI, report 2005-2017 , <http://www.weforum.org>

حافطة المغرب على مركزها متفوقة على الجزائر وتونس ، كما تراجع تونس خمسة مراكز لتحتل المرتبة 92 في سنة 2016 مقارنة بالمركز 87 سنة 2015، بينما الجزائر في سنة 2010 احتلت المرتبة 83 ورغم ذلك فهي متأخرة على تونس والمغرب.

وخلال سنة 2017 تراجعت الجزائر الى المركز 92 مقارنة بالمركز 87 خلال سنة 2016. بينما تونس احتلت المرتبة 87 مقارنة بسنة 2016 كان مركزها 92 بينما المغرب تفوقت على كل من تونس والجزائر واحتلت المركز 77 سنة 2017 ورغم ذلك فقد تراجعت 5 مراتب مقارنة بسنة 2016.

المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي: ويوضح الشكل التالي وضع الجزائر سنة 2016 وترتيبها عربية، كما يلي¹:

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2016

الترتيب على مستوى الدول العربية	الدول	الترتيب العالمي لسنة 2016
01	الإمارات	41
02	السعودية	49
03	قطر	50
07	المغرب	72
09	تونس	77
12	الجزائر	113

المصدر: أشرف إبراهيم، مرجع سابق، -<https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016>

يبين مؤشر الابتكار العالمي 2016 أن هناك فجوات كبيرة بين الدول العربية، فالإمارات مثلا: تحتل المرتبة 41 عالميا والأولى عربيا وتدخل بذلك ضمن قائمة الـ 45 اقتصادا الأعلى ابتكارا في العالم، بينما دولة المغرب وتونس احتلا الرتبة 72، 77 بينما تقبع الجزائر في ذيل الدول العربية وفي قاع التصنيف العالمي. وبالرجوع إلى بعض الأرقام في مجال الابتكار نرى أن نسبة الباحثين الجزائريين إلى عدد السكان تمثل 0.06%، وهو رقم متواضع مقارنة بأحد شركاء الجزائر التجاريين (فرنسا) حيث ترتفع النسبة فيها إلى 0.43%، أما نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى إجمالي الدخل ضمن البرنامج الوطني فاقتربت مع بداية سنة 2010 من 0.2%، وهو بعيد عن المعدل العالمي الذي يلامس 04%. وبالنسبة لنفقات الابتكار في الجزائر فتتمثل 1% من الناتج الداخلي الخام، مما جعله تشكل أحد أسباب ضعف استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، وهذا ما يضعف ميزان مدفوعات الابتكار ويدفع إلى استيراد التكنولوجيا بدل الاستثمار في الابتكار.

¹ - غربي العيد، مرجع سبق ذكره، ص 64

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العربية لدول المغرب العربي:

يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، أما التنافسية الكامنة فتعني القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية، ويدخل في عناصر هذا المؤشر التعليم، والبحث والتطوير، وبيئة الابتكار والبنية التحتية، تحصلت الجزائر على 0.16 في الطاقات الابتكارية وعلى 0.17 للتدخل الحكومي وكذا 0.40 في الإنتاجية والتكلفة¹.

جدول (07): واقع مؤشر التنافسية العربية لدول المغرب العربي 2012-2003

نوع	مؤشر التنافسية		مؤشر التنافسية الكامنة		المؤشر الإجمالي		مؤشر إجمالي الأداء
السنوات	2003	2012	2003	2012	2003	2012	2012/2003
الجزائر	0.43	0.39	0.30	0.33	0.37	0.36	-2.70
تونس	0.49	0.47	0.34	0.44	0.42	0.45	+7.14
المغرب	0.48	0.40	0.25	0.27	0.37	0.34	-8.10

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية

وفيما يخص مؤشر صادرات الدول العربية أو مؤشر أداء التجارة فقد أظهر بعض التحسن التي شهدتها بعض الدول ومنها الجزائر التي تحسنت في هذا المؤشر خلال 2010-2012 مقارنة بسنة 2007-2008 إلا أنها في سنة 2013 تراجعت نوع و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (08): يوضح مؤشر أداء التجارة 2007-2013

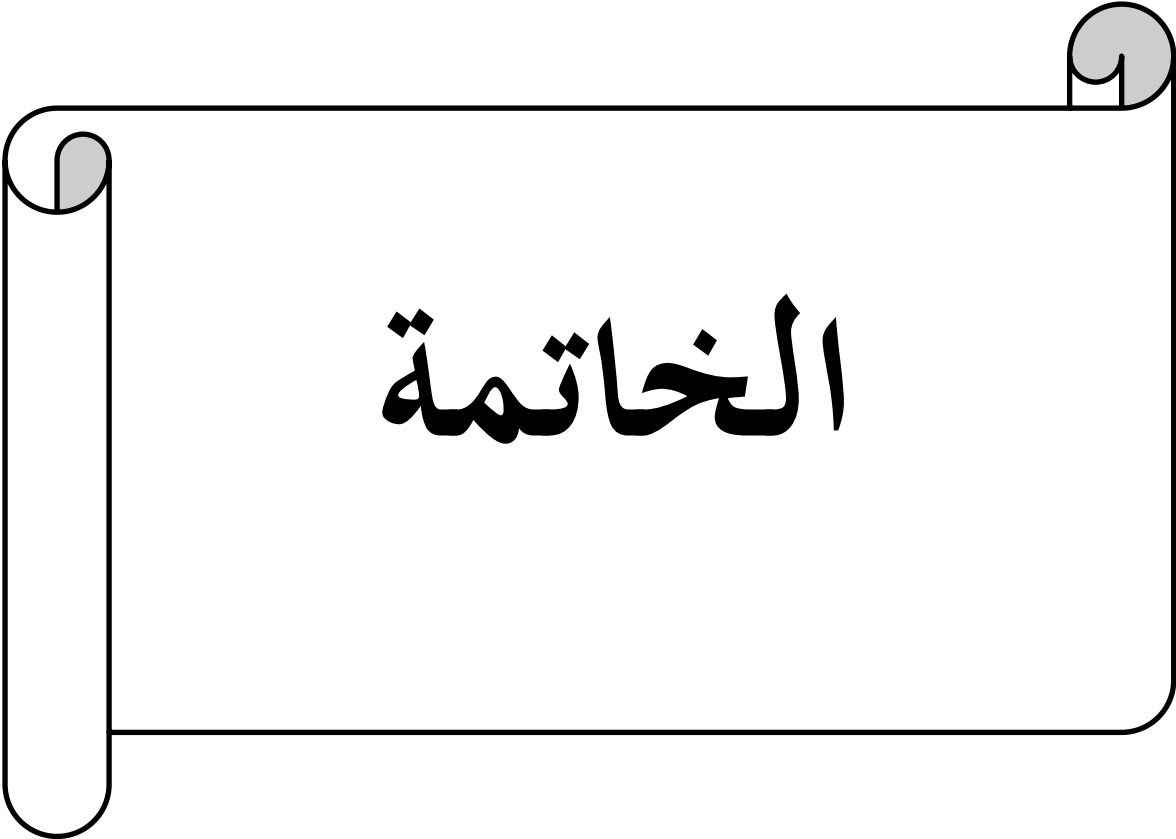
السنوات	2007	2009	2010	2012	2013	التغير في أداء التجارة
الجزائر	100	83.2	87.0	90.4	80.9	-19.1
تونس	100	106.9	100	86.2	85.2	-14.8
المغرب	100	102.5	108	107.8	108.6	8.6

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية،

<http://www.amf.org.ae/ar/content/2016>
¹ - غربي العيد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

خلاصة الفصل الثاني:

في ظل الظروف والتطورات التي شهدتها دول المغرب العربي، أصبح تحليل القدرات التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو المركب ضرورة قصوى بالنسبة لدول المغرب العربي نظرا للخلل الهيكلي الذي يعانيه، حيث رأينا من خلال الدراسة تحليل بعض من المؤشرات الجزئية أنه رغم احتلالها المراتب الأولى في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أنه مازال يصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة. وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية وبدون تأجيل، وجعلها تصب في تطوير وتوجيهها نحو التصدي، بما سينعكس مستقبلا على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، و تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.



الخاتمة

إن نجاح أي دولة في رفع قدرتها التنافسية مرتبط بمدى مساهمتها في توفير البيئة التنافسية المناسبة لتحقيق كفاءة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق سيعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية بين دول العالم، ولقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مفهوم القدرة التنافسية، باعتبارها مفهوما حديث النشوء وكونه الأساس الذي يعكس لنا قوة أي اقتصاد ومؤشر يبين لنا درجة تطور البلدان ومدى جاذبية أسواقها، وتحليل القدرة التنافسية بين دول المغرب العرب على ضوء مؤشرات الجزئية والمركبة وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ أن القدرة التنافسية هي منبع قوة أو ضعف أي اقتصاد دولة.
- ✓ تراجع الترتيب النسبي عالميا خلال فترة محل الدراسة، خاصة الدول التي شهدت تحولات سياسية أثرت على جانب الاستقرار السياسي والأمني .
- ✓ انخفاض حجم التجارة البينية بين لدول المغرب العربي نتج عنه عجز في الميزان التجاري تأثرا بالتحولات السياسية وما تبعها من تقلبات.
- ✓ قياس القدرة التنافسية أمر صعب جدا ولا يمكن الاستدلال عليه بالاعتماد على مؤشر واحد، لأن ذلك سوف يعطي نتائج غير دقيقة ومغلوبة.
- ✓ تمتلك دول المغرب العربي العديد من الإمكانيات التي إن استغلت بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب تحولت إلى قدرات تنافسية تستخدمها للرقى بمكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي.

الاقتراحات:

- من الآليات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية بين دول المغرب العربي الاقتصادات العربية واستنادا، منها إلى ذلك قدمت الدراسة عدة منها:
- ✓ وضع الخطط والسياسات التي تساعد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا، وذلك بالتركيز على تطوير البحث العلمي لما له من أهمية في تحسين القدرة .
- ✓ توفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية خاصة على مستوى الأطر المؤسسية والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والتطبيقات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- ✓ يجب الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية.
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي.

✓ تفعيل دور الموارد البشرية و تعبئتها وتنميتها من خلال حفز الافراد على اكتساب مستويات أعلى من التعليم والمهارات لتلبية حاجة الصناعة وتحسين مستوى وجودة المنتجات ودعم قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة .

✓ إعادة هيكلة القطاع الإداري و تقليص الفساد و تطبيق ممارسات أفضل في الإدارة و الحوكمة الرشيدة.

التوصيات:

✓ تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية واستغلال قدرة ذلك القطاع على توليد قيمة مضافة كبيرة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

✓ العمل على تحقيق مزيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، و الإصلاح الاقتصادي .

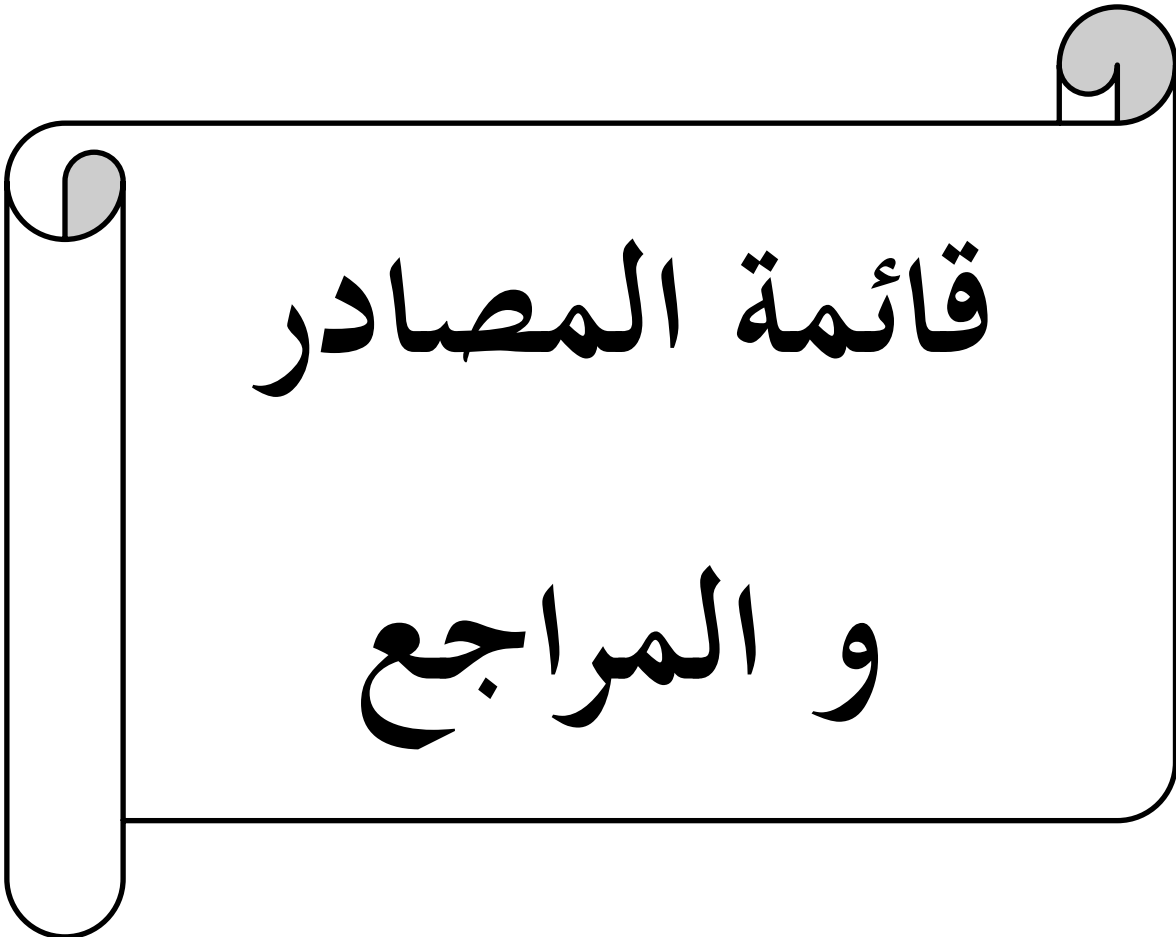
✓ لوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها إنما يتطلب تناغما وتكاملا في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية، و أجهزة الدولة.

✓ دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة التنافسية.

آفاق الدراسة :

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة و التي أمكن الحصول عليها، و منه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع ، فيمكن أن نقترح مواضيع مستقبلية:

✓ دراسة قياسية تبين أثر أحد العوامل على التنافسية الدولية.



قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

1. بلقاسم العباس، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، دورية جسر التنمية، العدد 02 ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2009.
2. بوشناف عمار، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها و تطورها، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر - 2000.
3. خضر إحسان، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 12
4. شريط عابد، دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني، جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر.
5. نجوم أسامة، تقرير تنافسية قطاع التجارة الخارجية في سورية، مشروع دعم التنافسية، برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة في سورية، 2007 .

ثانياً: الأطروحات و الرسائل

1. إبراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/2007.
2. بالهادف يحياوية، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق لنموذج cheer (2003-2005) مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، عين تموشنت، الجزائر.
3. بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
4. دردوري أمال، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمية - دراسة تحليلية لسنة 2007 و 2016 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2007.
5. ظافر محمد محمود، القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد ، 2015.
6. العايب أمال، البنك المركزي و دوره في استقرار سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر (2000 - 2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.

7. غربي العيد، تحليل آثار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2018/2017.

8. نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التداري في الجزائر للفترة 2005 – 2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد

ثالثا: المجالات و المقالات

1. بن اكحل محمد أمين، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012- 2013، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 28، الكويت، 2013.

2. جميلة الجوزي، دور الابداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 11، الجزائر، 2011.

3. عبد القادر عبيدلي، محسن لحسن علاوي، تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية للفترة (2005-2014)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.

4. لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية و مؤشرات قياسها، دراسة حالة مملكة البحرين، قسم الاقتصاد و التمويل، كلية ادارة الأعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 28، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 2014.

5. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2010، الجزائر.